S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/22842
26 July 1991
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩١ موجهة الى الامين العام من البعثة الدائمة لاسبانيا لدى الامم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لاسبانيا لدى الامم المتحدة تحياتها الى الامين العام وتتشرف بأن تشير الى مذكرته الشفوية SCPC/7/91(4-1) ، التي تُلفت النظر الى الفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من قرار مجلس الامن ٧٠٠ (١٩٩١) .

وفي هذا الصدد ، يسر البعثة الدائمة لاسبانيا أن تحيل المعلومات التالية المتعلقة بالتدابير التي اتخذتها حكومة أسبانيا للوفاء بالالتزامات المبينة بالفقرة ٢٤ من قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) وذلك وفقا للفقرة ٤ من القرار ٧٠٠ (١٩٩١) .

فعلى إثر غزو القوات العراقية للكويت ، اتخذت الحكومة الاسبانية في آب/أغسطس ١٩٩٠ سلسلة من التدابير (الامران الوزاريان المؤرخان ٤ و ٦ آب/أغسطس ، عملا بالبندين 2340/90 و 3155/90 من نظام الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، بفرض جزاءات عامة على تصدير العتاد الدفاعي الى العراق ، والتوقف فورا عن اصدار تراخيص التصدير واصدار تعليمات لجميع الإدارات الجمركية الاسبانية بتجميد أية عملية جاري تنفيذها .

ولم يقم المجلس الوزاري المشترك بين الوزارات الذي تقع عليه مسؤولية رصد التجارة الخارجية بالعتاد الدفاعي والمنتجات والتكنولوجيات القابلة للاستخدام الشدائي الغرض (وهو هيئة تضم ممثلين عن وزارة الصناعة والتجارة ، ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية وله أن يأذن أو يرفض تراخيص تصدير العتاد الدفاعي ، كما يقوم برصد تنفيذ الجزاءات والامتثال لها) ، ومنذ آب/أغسطس ١٩٩٠ لم يقم بمنح أية تراخيص جديدة للصادرات الى العراق ؛ وأُلغيت كل التراخيص المتعلقة بعقود أُذن بها قبل فرض الجزاءات .

وينطبق الحظر على صادرات أو واردات العتاد الدفاعي الى العراق أو منه ، على جميع أنواع المعدات بما في ذلك قطع الغيار ، كما يشمل أيضا عبورها ، واستيرادها وتصديرها بصفة مؤقتة ، وايداعها في منطقة التجارة الحرة .

- - - - -